UNITED NATIONS
LEBANON

مجلس النواب اللبناني

اتفاقية شراكة بين مجلس النواب اللبناني وفريق الأمم المتحدة الوطني في لبنان

١. مقدمة

بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧٤ / ٣٠٤ المعتمد في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ والذي يدعو إلى تعزيز التفاعل والتعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية، يلتزم رئيس مجلس النواب اللبناني، نيابة عن المجلس، والمنسقة المقيمة للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية في لبنان، نيابة عن فريق الأمم المتحدة الوطني، بتعزيز الشراكة بين مجلس النواب والفريق الأممي من أجل العمل على البناء قُدماً بشكل أفضل.

تستند هذه الشراكة على إدراك أنّ الدعم الفاعل والفعال للفريق الوطني الأممي المُقدَّم إلى البرلمان اللبناني ضروري للمساهمة في إقرار التشريعات والأطر بما يتماشى مع الإصلاحات الأساسية؛ ولدعم الدورالمركزي الذي يضطلع به مجلس النواب اللبناني في صنع القوانين، ووضع السياسات، وتخصيص الموازنة، والإشراف على الإجراءات والخطوات التي تتخذها الحكومة، وضمان اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره بما يتناسب مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويمثل مصالح المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى العمل مع الفئات الضعيفة.
وتتجسد هذه الرؤية في استراتيجية شراكة بين الطرفين، تهدف إلى (١) ضمان اتباع نهج منسق ومتماسك ومتكامل لدعم الفريق الوطني الأممي للبرلمان؛ و(٢) تحديد الأولويات الإصلاحية التي يُعنى بها البرلمان، والتي يتمتع بموجبها الفريق الأممي بالقدرات والخبرات والقيمة المضافة الكفيلة بتقديم الدعم المطلوب في هذا المضمار.
يرحّب الطرفان بالتقدم المحرز والجاري في مجال تعزيز التعاون فيما بينهما.
وبناء على التقدم المُحرز وأوجه التآزر التي تم بناؤها بين الطرفين، وافق البرلمان وفريق الأمم المتحدة الوطني في لبنان على التعاون في وضعِ اتفاقية مخصصة لِمأسَسَة شراكتهما في لبنان وتوسيع نطاق التعاون من خلال بذل جهود مشتركة.

٢. المبادئ التوجيهية والالتزامات

يعتمد مجلس النواب اللبناني وفريق الأمم المتحدة الوطني في لبنان في شراكتهما المبادئ التالية:

- الدستور اللبناني وديباجته والقوانين المحلية
- المبادئ الأساسية التي تقوم عليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك نطاقها الشامل ذات الطابع العالمي، وعدم إهمال أحد، وترابط أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وعدم قابليتها للتجزئة، وشموليتها
- الجهود المتضافرة في سبيل مواجهة التحديات التنموية في لبنان بطريقة متكاملة
- التزام فريق الأمم المتحدة الوطني في لبنان بالعمل على تطوير أسلوب عمل أكثر انتظاما وتكاملاً لجهة التعاون مع مجلس النواب
- التزام الطرفين بمبادئ الشفافية والمساءلة
- الاعتراف بدور البرلمانات الوطنية وبالمسؤوليات المنوطَة بها فيما يتعلق بالخطط والاستراتيجيات الوطنية، لا سيما لجهة ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، بالإضافة إلى ضمان قدرٍ أكبر من الشفافية والمساءلة على المستوى الوطني.

٣. الأهداف الاستراتيجية

بالإشارة إلى التزام الطرفين بتنفيذ الإصلاحات الأولية وبتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيعمل مجلس النواب اللبناني وفريق الأمم المتحدة الوطني في لبنان معاً على: (١) وضع وتنفيذ مجموعة من الأولويات المشتركة بما يتماشى مع الأولويات المحددة في خطط عمل اللجان النيابية ومع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛ و(٢) تشريع وتنفيذ القوانين حيث ستوفر جهودهما المشتركة مزايا للاستجابة لاحتياجات شعب لبنان.
ستعمل اتفاقية الشراكة كأداة لبناء العلاقات والقدرات الداعمة للإصلاحات الأولوية الوطنية، لا سيما (١) تلك التي تستجيب لاحتياجات المواطنين الآنية والتي تتطلب قرارات وإجراءات طارئة، بما في ذلك تلك المحددة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وإطار الاصلاح والتعافي وإعادة الاعمار (3RF)؛ و(٢) تلك الداعمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

يوافق الطرفان على التعاون على المستويَين التقني والمؤسساتي وعلى مستوى السياسات العامة، دعماً للإصلاحات الأساسية الضرورية بالتركيز على المجالات التالية للفترة ٢٠٢٢ – ٢٠٢٦:

• تعزيز برلمان ديمقراطي وتطوير التعاون الدولي والتعاون ما بين البرلمانات:
بناء القدرات المؤسسية وتعزيز التقيد بالمعايير الدولية، وبناء قدر أكبر من التناسق والفعالية في التعاون البرلماني وضمان مشاركة البرلمان في عمل الأمم المتحدة.

• تعزيز حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة:
الترويج لتنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال زيادة مساهمة البرلمان في حماية حقوق الانسان، ودعم المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة، وصَون حقوق المرأة وتعزيز برلمان يراعي الفوارق بين الجنسين.

• **تمكين الشباب والمشاركة المدنية:**
الاخذ في الاعتبار وجهات نظر فئة الشباب وإدراجها في القرارات المتخذة، وتعزيز مشاركتهم في البرلمان وفي عملية صنع القرار.

• **تعزيز الحق في الصحة النوعيّة:**
إشراك أصحاب المصلحة والبرلمانيين في التغطية الصحية الشاملة وضمان الأمن الصحي.

• **تعزيز جدول أعمال التنمية العالمي:**
سيعمل الطرفان على تعزيز إشراك البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم المحرز في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

من خلال الاتفاقية الشراكة هذه، سيعمل مجلس النواب اللبناني وفريق الأمم المتحدة الوطني في لبنان سوياً على تعزيز الخطة العالمية للتنمية من خلال إشراك البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم المُحرز في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤. مقاربة التمويل المشترك
يوافق كل من مجلس النواب اللبناني وفريق الأمم المتحدة الوطني في لبنان على استكشاف فرص للاستفادة من "صندوق تعافي لبنان" دعماً للقدرات المؤسساتية للبرلمان اللبناني عبر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٥. ثقافة التعاون
سعياً إلى تعزيز ثقافة التعاون المنسّق، سيقوم مجلس النواب اللبناني وفريق الأمم المتحدة الوطني في لبنان بما يلي:

- تبادل المعلومات بشكلٍ منتظم على مستوى المسؤولين والإدارات العليا وعلى المستوى التقني/الفني بهدف ضمان شفافية الشراكات الجارية بصورة مُطلقة
- التنسيق والتعاون لتحديد المناهج المُثلى والفرص المُتاحة لتعزيز الشراكات في لبنان. وسيؤدي ذلك إلى المزيد من التنسيق والتخطيط والتنفيذ لإطارٍ سياساتي أكثر استراتيجيةً وتنظيماً بين الأطراف
- سيقوم فريق الأمم المتحدة الوطني في لبنان بما يلي: (١) المساعدة على حشد الموارد لدعم مجالات محددة بناء على التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة واللجان النيابية؛ (٢) تعزيز الروابط بين مجلس النواب والمجتمع الدولي؛ (٣) تقديم التقارير بشكل منتظم عن الدعم المقدَّم، تعكس بشكل واضح النتائج الملموسة بالتنسيق مع الممثلين البرلمانيين المعنيين
- سيقوم مجلس النواب بما يلي: (١) تسهيل عمل فريق الأمم المتحدة الوطني، (٢) التأكد من مشاركة اللجان النيابية في تنفيذ الأولويات المنصوص عليها في هذه المذكرة؛ (٣) تعزيز التواصل المناسب بين مختلف كيانات البرلمان والفريق الوطني الأممي.

٦. المتابعة والرّصد
- يوافق مجلس النواب اللبناني وفريق الأمم المتحدة الوطني في لبنان على مراجعة هذه الاتفاقية بشكل دوري وتحديثها حسب الضرورة.
- سيعيّن كل طرف من الطرفين نقطة إتصال خاصة به تضمن حُسن مسار عملية التنسيق، والحوار المنتظم، وتقيّم تنفيذ هذه الاتفاقية.
- سيتم تنظيم اجتماع مشترك بين رؤساء اللجان البرلمانية وفريق الأمم المتحدة الوطني في لبنان في شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٢ من أجل تحديد الأولويات ومجالات التعاون والدعم بشكل مشترك بحلول شهر آب/ أغسطس ٢٠٢٢ والشروع بتنفيذ هذه الاتفاقية.
- سيكون مكتب المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في لبنان، بالتنسيق الوثيق مع نقطة التواصل في مجلس النواب، مسؤولاً عن (١) تنسيق وتنفيذ ورصد إطار العمل الاستراتيجي المنصوص عليه في مذكرة التفاهم هذه؛ (٢) إعداد تقارير دورية وتقديمها إلى مجلس النواب وإلى فريق الأمم المتحدة الوطني في لبنان. سيقوم مكتب المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في لبنان بتقديم الدعم الاستراتيجي على مستوى السياسات والمشورة الفنية، كما سيتولى رصد التقدّم المُحرز لجهة تنفيذ الإصلاحات، بما يتماشى مع المؤشرات الرئيسية الرامية إلى تقييم التقدم المحرز لجة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الواردة ضمن هذه الاتفاقية. هذا وسيقوم مكتب المنسقة المقيمة بتحديث مخطط دعم فريق الأمم المتحدة الوطني الجاري والمستقبلي للبرلمان.

٧. معلومات عامة
إنّ الترتيبات المحددة للتعاون والتعامل بين الطّرفين بموجب هذه الاتفاقية، يجب أن تتم عبر اتفاقيات خاصة بين الطرفين، بحسب ما تقتضيه الحاجة، وبما يتوافق مع السياسات والإجراءات المعمول بها أو ذات الصلة بأنظمة كل من الطرفين.
يتفق الطرفان على أنه لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يؤثر على قدرة فريق الأمم المتحدة الوطني في لبنان على تنفيذ أنشطته بطريقة محايدة ومستقلة ونزيهة أو على قدرة البرلمان على تنفيذ صلاحياته الدستورية.

وقّعت هذه الاتفاقية في بيروت، في ٢٠٢٢/٦/٢٠

نبيه بري
رئيس مجلس النواب اللبناني

نجاة رشدي
المنسقة المقيمة للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية في لبنان